جدلية نشر الصورة الإلكترونية الصادمة في مواقع التواصل الاجتماعي بين القبول والرفض (دراسة استطلاعية حول أحداث الصراعات الأهلية بولاية غرب كردفان أنموذجاً).

إعداد

د. صفاء عباس عبد العزيز إبراهيم

الأستاذ المشارك بكلية الإعلام جامعة السودان المفتوحة

https://orcid.org/0009-0008-1256-safaabass2015@gmail.com

5793

د. الحاج علي آدم علي (أبو عاقلة)

الأستاذ المشارك / بقسم الصحافة والنشر الإلكتروني، كلية الإعلام - جامعة غرب كردفان

zajil64@gmail.com

المستخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاجتماعية السالبة لنشر الصور الإلكترونية الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية في محليتي النهود والأضية بولاية غرب كردفان. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمة استبانة إلكترونية طبقت على عينة عشوائية طبقية قوامها 49 مفردة من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في مناطق الدراسة. كما أجريت مقابلات متعمقة مع 15 من القيادات المجتمعية والأكاديميين لاستكشاف الأبعاد العميقة للظاهرة. كشفت نتائج الدراسة عن تأثير سلبي كبير للصور الصادمة على التماسك المجتمعي، حيث أكد 85.7% من المستجيبين دورها في تحفيز مشاعر الانتقام والثأر. كما أظهرت النتائج أن 30.6% يرون دورها في تفكيك النسيج الاجتماعي، و24.5% في إثارة مشاعر البغض والكراهية. وأظهر التحليل الإحصائي وجود علاقات دالة بين المتغيرات الديموغرافية ومواقف المستجيبين من نشر هذه الصور. أوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار قانوني وأخلاقي شامل لتنظيم نشر الصور الصادمة، وتعزيز برامج التوعية المجتمعية حول مخاطرها. كما أكدت على أهمية تطوير آليات رقابية فعالة على منصات التواصل الاجتماعي، ودعم برامج المصالحة والحوار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الصور الصادمة، منصات التواصل الاجتماعي، العلاقات الأثنية، التماسك المجتمعي، الصراعات القبلية.

The dialectic of publishing a shocking electronic image on social networking sites between acceptance and rejection

(An exploratory study on the events of civil conflicts in West Kordofan State as an example).

Abstract:

This study aimed to analyze the negative social impacts of publishing shocking electronic images on relationships between local ethnic components in Al-Nahud and Al-Udhiya localities in West Kordofan State. The study adopted a descriptive analytical approach, using an electronic questionnaire applied to a stratified random sample of 49 social media users in the study areas. In-depth interviews were also conducted with 15 community leaders and academics to explore the deeper dimensions of the phenomenon. The study results revealed a significant negative impact of shocking images on social cohesion, with 85.7% of respondents confirming their role in stimulating feelings of revenge and retaliation. The results also showed that 30.6% see their role in dismantling the social fabric, and 24.5% in stirring up feelings of hatred and animosity. Statistical analysis showed significant relationships between demographic variables and respondents' attitudes towards publishing these images. The study recommended developing a comprehensive legal and ethical framework to regulate the publication of shocking images and enhance community awareness programs about their risks. It also emphasized the importance of developing effective monitoring mechanisms on social media platforms and supporting reconciliation and community dialogue programs.

Keywords: Shocking Images, Social Media Platforms, Ethnic Relations, Social Cohesion, Tribal Conflicts.

المقدمة :

تشكل ظاهرة نشر الصور الإلكترونية الصادمة على منصات التواصل الاجتماعي تحدياً كبيراً للمجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق التي تشهد صراعات قبلية (القدوة والقدوة، 2020؛ الحارثي والشيهي، 2018). فمع التطور السريع في تقنيات التصوير الرقمي وسهولة نشر المحتوى المرئي، أصبحت هذه الظاهرة ذات تأثير مباشر على النسيج المجتمعي والعلاقات بين المكونات الأثنية المختلفة (السعود والأميري، 2021).

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على تأثيرات نشر الصور الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية في محليتي النهود والأضية بولاية غرب كردفان. وتكتسب الدراسة أهمية خاصة كونها من الدراسات القليلة التي تتناول هذه الظاهرة في سياق المجتمعات التقليدية التي تتميز بحساسية خاصة تجاه القضايا القبلية والعلاقات الأثنية. كما تتميز بمنهجيتها العلمية الرصينة في تحليل الظاهرة، حيث تجمع بين التحليل الكمي والكيفي للبيانات من خلال استخدام أدوات بحثية متنوعة.

تسعى الدراسة إلى تحليل الآثار الاجتماعية السالبة لنشر الصور الصادمة وفهم دوافع وآليات نشرها عبر منصات التواصل الاجتماعي. كما تهدف إلى تقييم فعالية الإجراءات والضوابط الحالية في الحد من هذه الظاهرة، واقتراح حلول وتوصيات عملية لتعزيز التماسك المجتمعي. وتقدم الدراسة إطاراً مفاهيمياً متكاملاً لفهم أبعاد الظاهرة المختلفة وتأثيراتها المتعددة على النسيج المجتمعي والسلم الأهلي.

تفتح هذه الدراسة آفاقًا جديدة للبحث في مجال تأثيرات الإعلام الرقمي على المجتمعات المحلية، حيث تقدم إطارًا مرجعيًا يمكن الاستفادة منه في دراسة ظواهر مماثلة في مجتمعات أخرى (الجبّار والدوسري، 2022). كما تسعى الدراسة إلى المساهمة في تطوير الأطر القانونية والتنظيمية للتعامل مع المحتوى الصادم على منصات التواصل الاجتماعي، وتقديم رؤية شاملة للتحديات التي تواجه تنظيم المحتوى الرقمي وسبل معالجتها (الجبّار والدوسري، 2022).

وبذلك تشكل هذه الدراسة إضافة نوعية للمكتبة العربية في مجال دراسات الإعلام الرقمي والتأثيرات المجتمعية لوسائل التواصل الاجتماعي، كما تقدم رؤية معمقة لفهم الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المحلية وتفاعلها مع التقنيات الحديثة في سياق الصراعات القبلية والتحولات الاجتماعية المعاصرة.

أهمية الدراسة:

تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية للمكتبة العربية في مجال دراسات الإعلام الرقمي والتأثيرات المجتمعية لوسائل التواصل الاجتماعي (السعود والأميري، 2021). وتبرز أهميتها النظرية في كونها من الدراسات القليلة التي تناولت تأثير الصور الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية، خاصة في سياق الصراعات القبلية (القدوة والقدوة، 2020). كما أنها تقدم إطاراً مفاهيمياً متكاملاً لفهم ظاهرة نشر الصور الصادمة وتحليل أبعادها المختلفة (الحارثي، 2021).

تتميز الدراسة بمنهجيتها العلمية الرصينة في تحليل الظاهرة، حيث تجمع بين التحليل الكمي والكيفي للبيانات. كما تقدم نموذجاً يمكن الاستفادة منه في دراسات مماثلة في مناطق أخرى تشهد صراعات مشابهة. وتتميز باستخدامها لأدوات بحثية متنوعة تضمن الحصول على بيانات شاملة ودقيقة.

تكتسب الدراسة أهمية خاصة لصناع القرار والمؤسسات المعنية بتنظيم المحتوى الرقمي، حيث تقدم توصيات عملية لتطوير سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع ظاهرة نشر الصور الصادمة. كما تقدم مقترحات تطبيقية لتعزيز التماسك المجتمعي والحد من تأثير هذه الصور على السلم الأهلي.

تساهم الدراسة في رفع الوعي المجتمعي بمخاطر نشر الصور الصادمة وتأثيراتها السلبية على النسيج الاجتماعي. وتقدم فهماً أعمق لدور هذه الصور في تأجيج الصراعات القبلية، مما يساعد في تطوير برامج وقائية وعلاجية فعالة.

تفتح الدراسة آفاقًا جديدة للبحث في مجال تأثيرات الإعلام الرقمي على المجتمعات المحلية، حيث تطرح تساؤلات بحثية مهمة تستدعي مزيدًا من الدراسة والتحليل (الجبّار والدوسري، 2022). خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والصراعات المجتمعية، والتي تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف والتدقيق (الجبّار والدوسري، 2022).

هذا التوثيق يسلط الضوء على أهمية الدراسة في فتح آفاق جديدة للبحث، كما يطرح تساؤلات بحثية تستحق المزيد من الاهتمام. تسلط الدراسة الضوء على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المحلية وكيفية تفاعلها مع التقنيات الحديثة. كما تقدم فهماً أعمق للعوامل الثقافية التي تؤثر في تداول وتأثير الصور الصادمة في المجتمعات التقليدية.

تساهم الدراسة في تطوير الأطر القانونية والتنظيمية للتعامل مع المحتوى الصادم على منصات التواصل الاجتماعي. وتقدم رؤية متكاملة للتحديات القانونية التي تواجه تنظيم المحتوى الرقمي وسبل معالجتها.

وبذلك تشكل هذه الدراسة مرجعاً مهماً للباحثين والممارسين والمهتمين بقضايا الإعلام الرقمي والتماسك المجتمعي، وتقدم إسهاماً قيماً في فهم وتحليل ظاهرة نشر الصور الصادمة وتأثيراتها المختلفة.

مشكلة الدراسة: تتمحور مشكلة الدراسة حول تحليل الآثار الاجتماعية السالبة لنشر الصور الإلكترونية الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية في محليتي النهود والأضية بولاية غرب كردفان. وقد برزت هذه المشكلة بشكل خاص في ظل تنامي ظاهرة نشر صور ضحايا الصراعات القبلية عبر منصات التواصل الاجتماعي، وما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على السلم الأهلي والتماسك المجتمعي.

وتتجلى خطورة هذه المشكلة في عدة أبعاد رئيسية:

البعد الاجتماعي:

تؤدي الصور الصادمة إلى تأجيج المشاعر القبلية وتوسيع دائرة الصراع من خلال ظاهرة "التفازع"، حيث يتم استخدام هذه الصور لحشد التأييد القبلي والدفع نحو الثأر والانتقام. كما تساهم في إضعاف النسيج الاجتماعي وتقويض جهود المصالحة بين المكونات المجتمعية المختلفة.

البعد النفسي:

يؤدي التعرض المتكرر للصور الصادمة إلى آثار نفسية عميقة على المشاهدين، خاصة الأطفال والشباب، مما قد يؤدي إلى تطبيع العنف وترسيخ ثقافة الانتقام في المجتمع. كما يمكن أن تسبب صدمات نفسية وتغذي مشاعر الخوف والقلق بين أفراد المجتمع.

البعد الأمني:

تساهم الصور الصادمة في تهديد السلم الأهلي من خلال تحريض المجموعات المتصارعة على مزيد من العنف، وتوفير مادة دعائية تستخدم في تأجيج النزاعات القائمة وإشعال نزاعات جديدة.

البعد القانوني والأخلاقي:

تثير مشكلة نشر الصور الصادمة تساؤلات قانونية وأخلاقية مهمة حول حدود حرية التعبير والنشر، وحقوق الضحايا وذويهم، والمسؤولية الاجتماعية لمستخدمي منصات التواصل الاجتماعي.

وتتفاقم هذه المشكلة في ظل:

1. غياب الإطار القانوني والتنظيمي الواضح لضبط نشر المحتوى الصادم على منصات التواصل الاجتماعي.
2. ضعف الوعي المجتمعي بمخاطر نشر وتداول الصور الصادمة وتأثيراتها السلبية.
3. سهولة نشر وتداول المحتوى الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي وصعوبة السيطرة عليه.
4. تعقيد الصراعات القبلية وتداخل أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى:

1. تحليل وتوثيق تأثيرات نشر الصور الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية.
2. فهم دوافع وآليات نشر وتداول هذه الصور عبر منصات التواصل الاجتماعي.
3. تقييم فعالية الإجراءات والضوابط الحالية في الحد من هذه الظاهرة.
4. اقتراح حلول وتوصيات عملية للحد من الآثار السلبية لنشر الصور الصادمة وتعزيز التماسك المجتمعي.

وتكتسب هذه المشكلة أهمية خاصة في سياق المجتمع المحلي المستهدف بالدراسة، نظراً لخصوصيته الثقافية والاجتماعية، وتاريخ الصراعات القبلية فيه، مما يجعل دراستها وفهم أبعادها المختلفة أمراً ضرورياً لتطوير حلول فعالة تحمي النسيج المجتمعي وتعزز السلم الأهلي.

أسئلة الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما الآثار السالبة لنشر الصور الإلكترونية الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية في محليتي النهود والأضية بولاية غرب كردفان؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

أولاً: الأسئلة المتعلقة بنمط الاستخدام والتعرض:

1. ما معدل استخدام منصات التواصل الاجتماعي بين سكان المنطقة المستهدفة بالدراسة؟
2. ما المنصات الأكثر استخداماً في نشر وتداول الصور الإلكترونية الصادمة؟
3. ما مدى تكرار تعرض المستخدمين للصور الإلكترونية الصادمة؟

ثانياً: الأسئلة المتعلقة بالتأثيرات المجتمعية:

1. كيف تؤثر الصور الإلكترونية الصادمة على العلاقات الاجتماعية بين المكونات الأثنية المحلية؟
2. ما دور الصور الصادمة في تأجيج الصراعات القبلية وتعزيز ظاهرة "التفازع"؟
3. كيف تؤثر هذه الصور على جهود المصالحة والسلم الأهلي في المنطقة؟

ثالثاً: الأسئلة المتعلقة بالمعايير والضوابط:

1. ما المعايير المجتمعية التي تحكم نشر وتداول الصور الصادمة؟
2. ما أنواع الصور الصادمة التي يقبل المجتمع نشرها وما الأنواع التي يرفضها؟
3. ما الضوابط المقترحة للحد من نشر الصور الصادمة وتأثيراتها السلبية؟

رابعاً: الأسئلة المتعلقة بالدوافع والمبررات:

1. ما الدوافع الرئيسية وراء نشر الصور الإلكترونية الصادمة؟
2. ما المبررات التي يقدمها ناشرو الصور الصادمة؟
3. هل يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من نشر الصور الصادمة بوسائل أخرى أقل ضرراً؟

خامساً: الأسئلة المتعلقة بالحلول والمقترحات:

1. ما الإجراءات المقترحة للحد من ظاهرة نشر الصور الصادمة؟
2. كيف يمكن تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر نشر الصور الصادمة؟
3. ما دور المؤسسات المختلفة في الحد من تأثيرات الصور الصادمة على المجتمع؟

سادساً: الأسئلة المتعلقة بالتنظيم والرقابة:

1. ما مدى فعالية الإجراءات الحالية في تنظيم نشر المحتوى الصادم؟
2. ما الآليات المقترحة لتطوير الرقابة على نشر الصور الصادمة؟
3. كيف يمكن تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع من الصور الصادمة؟

تهدف هذه الأسئلة مجتمعة إلى:

- فهم شامل لظاهرة نشر الصور الصادمة وتأثيراتها
- تحديد الإشكاليات والتحديات المرتبطة بها
- اقتراح حلول وتوصيات عملية للتعامل معها
- تطوير إطار متكامل لحماية التماسك المجتمعي من آثارها السلبية

فروض الدراسة

الفرضية الأولى: تختلف وجهات النظر حول أخلاقيات نشر الصور الإلكترونية الصادمة على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير اعتماداً على القيم الثقافية والمجتمعية والشخصية. يمكن تطوير مهارات التفكير النقدي من خلال توفير التعليم، والتدريب على التفكير والتحليل الأخلاقي، وتشجيع الحوار والنقاش حول الموضوعات المثيرة للجدل، وتعزيز الوعي بالنتائج والآثار المحتملة.

الفرضية الثانية: يمكن أن يكون للصور الرقمية الصادمة المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي تأثير كبير على المشاهدين، بما في ذلك الضيق العاطفي، والأذى النفسي، والآثار السلبية على الصحة العقلية. ولتقليل هذه الأضرار، يمكن تطوير حملات توعية وبرامج تثقيفية لتعزيز الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك إرشادات بشأن المحتوى المناسب، وعلامات التحذير على المواد الرسومية، وأدوات الإبلاغ عن أي محتوى إلكتروني غير لائق.

الإطار النظري

مفهوم الصورة على وجه العموم

يعود أصل كلمة صورة Imageإلى الكلمة اليونانية Iconeبمعنى (أيقونة) التي تشير إلى التشابه والمحاكاة.(بلمقنعي، 2016، صفحة 43). ويربط المفكر الفرنسي (ريجيس دوبري) بين هاتين الكلمتين Image (السحر) وImage (الصورة) باعتبار أن الكلمتين تتكونا من ذات الحروف الفرنسية نفسها، ودلل على ذلك بأن السحر والصورة لهما تأثيرات هائلة على عقل الإنسان. (دوبري، 2002، صفحة 86). هذه هي الصورة بمفهومها العام ولكن ما يهمنا في هذه الدراسة هي الصورة الإلكترونية من حيث النشأة والمفهوم والاستخدامات.

الصورة الإلكترونية: المفهوم والنشأة والأنواع.

المقصود بالصورة الإلكترونية أو الصورة الرقمية في هذه الدراسة هي تلك الصور التي يتم إنتاجها بواسطة الكاميرات الرقمية المدمجة المتوفرة في الهواتف الذكية أو الحاسبات الآلية أو بواسطة المساحات الضوئية (الحارثي، 2023). وقد جاء هذا النوع كنتاج طبيعي لتطور التصوير الفوتوغرافي من التصوير التناظري إلى التصوير الرقمي (السعود وآل أمين، 2023). وهذا الأخير يتميز بخصائص الإنترنت من حيث السرعة والدقة والإتقان والتشاركية (القدوة وآل قدوة، 2023).

ويرى ياسر بكر أن ظهور الصورة الإلكترونية تزامن مع (تنصب الرئيس الأميركي جورج بوش الأب في يناير 1989م في محاولة هي الأولى من نوعها للنقل المباشر، والحي للصورة الصحفية الإلكترونية من موقع الحدث، ليبدأ عصر جديد في تاريخ الصحافة المصورة، وقد استطاع (رون أدمون) مصور اسوشيتدبريس تصوير لقطات الاحتفال بكاميرا إلكترونية، وأمكنه إرسال الصور إلى مختلف أنحاء العالم مباشرة، ووصلت الصور إلى الصحف في أقل من دقيقتين بعد أداء الرئيس القسم(بكر، 2012، الصفحات 13 -14).

أنواع الصورة الإلكترونية وامتداداتها :

تنقسم الصورة الإلكترونية إلى نوعين أساسين هما (الصورة النقطية rasterوالصور المتجهةVector)

- **أولاً: الصورة النقطية:**raster Imageهذا النوع من الصور يكون بها امتداد ثابت لا يمكن معه تغير حجم الصورة بكفاءة. وغالباً ما تكون دقتها (1280× 720) بكسل وأي محاولة لتكبير الصورة الأصل سيكون على حساب الجودة أي سيكون الناتج صورة ضبابية أو ضعيفة، ومشوهة.

امتدادات الصورة النقطية:

هنالك العديد من الصيغ والامتدادات تتميز بها الصورة النقطية عن غيرها من الصورة الرقمية وبالرغم من اختلاف التنسيقات هذه إلا أن جميعها تلعب أدوار مهمة في جودة ومرونة استخدامات الصورة في مواقع التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية، حيث يتم إنشاء الصور النقطية بواسطة سلسلة من وحدات البكسل أو الكتل الفردية لتكوين صورة JPEG أو GIFأو PNG وكلها امتدادات صور نقطية.(هاني، بدون، صفحة ويب)

1. **امتداد الملف(PNG)**: وهو اختصار لكلماتPortable Network Graphic أي رسومات الشبكة المحمولة، هو تنسيق رسومات نقطية يدعم الضغط بدون فقدان البيانات ويحافظ على التفاصيل والتباين بين الألوان.
2. **GIF امتداد الملف** : Graphics Interchange Format أي تنسيق الرسومات المتبادلة، هو الأكثر شهرة والأكثر استخداماً للصور المتحركة في مواقع الإنترنت. ويقول خالد عبد الله إن هذا النسق (تم تقديم التهيئة في عام 1987 ، لكنه اكتسب شعبية هائلة في السنوات القليلة الماضية بسبب وسائل التواصل الاجتماعي.)(عبد الله، 2023، صفحة ويب).
3. **JPEG امتداد الملف**: وهو اختصار لكلمات: Joint Photographic Experts Group بمعنى مجموعة خبراء التصوير المشتركة، وهو تنسق معياري شائع لضغط الصور الرقمية. ومن عيوب ملفات jpeg هو أنه يتم تسطيح طبقات الملف وهذا يعني أن لديك قدرة محدودة جدا على تعديل التعديلات السابقة. والأسوأ من ذلك، إذا قمت بتحرير نفس الملف عدة مرات، قد تصبح الصورة المعدلة أسوأ من الأصل.(راجي، 2018، صفحة ويب).

ثانياً: الصورة المتجهة Vector Image

ويستخدم هذا النوع من الصور في تصميم الشعارات والهويات البصرية حيث يتألف من امتدادات وصيغ رياضية، يمكن تكبريها وتصغيرها بلا نهاية ولا تفقد دقتها عند تغيير حجمها.

- **امتدادات الصورة المتجهة:**

1. **SVG**: وهو اختصار بعبارات: Scalable Vector Graphicsأي رسومات Vector التي يمكن تغيير حجمها، هو تنسيق ملف vector ملائم للويبعلى عكس الملفات النقطية.
2. **EPS**: وهو اختصار لكلمات Encapsulated PostScript ويستخدم هذا الامتداد لإنتاج صور كبيرة مفصلة؛ مثل اللوحات الإعلانية والملصقات الكبيرة ومواد التسويق الجذابة.
3. **PDF**: وهو اختصار بكلماتPortable Document Format: أي نموذج الكلمات المنقولة، تم تطويره بواسطة أدوبي في عام 1993 لعرض المستندات، بما في ذلك تنسيق النص والصور، بطريقة مستقلة عن البرمجيات التطبيقية والأجهزة وأنظمة التشغيل.

الصورة الإلكترونية الصادمة :

تتشابه الصورة إلكترونية مع نظيرتها الصورة الفتوغرافية التقليدية المطبوعة، في العديد من الخصائص، ولو أنها تختلف عنها في المضمون الاتصالي، باعتبار ان الصورة الصادمة قد تنقل بعض المشاهد المزعجة التي تؤثر على الجوانب النفسية والسلوكية لدى المشاهد.

وترى إيمان مصطفى عبد الحميد أستاذ الفوتوغرافية والسينما والتلفزيون بكلية الفنون التطبيقية جامعة حلوان بجمهورية مصر العربية أن "الصورة الصادمة هي لا تركز على الجانب الجميل والمرح، والقوى السحرية للمواقع، وإنما هي في أغلب الأوقات توضح الواقع سواء كان مؤلماً أو جارحاً".(عبد الحميد، 2019، صفحة 96).

وغض النظر عن المحتوى الإعلامي للصورة الإلكترونية فإن أخلاقيات المهنية الصحفية تمنع نشر الصورة الصادمة مهما كان الهدف منها، إلا بأذن من صاحب الصورة نفسه. وقد نصت المادة (17) من ميثاق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على ذلك، " بأنه لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو التشهير بمس شرفه أو سمعته"(الامم االمتحدة، 1966) ومن الملاحظ أن الكثير من الصور تنشر عن الكوارث والأحداث الدامية الناتجة عن الحروب والصرعات الأهلية دون إذن من صحابها، مما يمثل انتهاك صريح وصارخ لحقوق الإنسان.

جدلية نشر الصورة الصادمة في مواقع التوصل الاجتماعي.

كما أسلفنا في المقدمة فإن نشر الصور الصادمة في مواقع التواصل الاجتماعي صاحبها جدل كبير بين مؤيد للفكرة، ورافض لها (العمري، 2022). ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن الصورة تعتبر ملك خاص للإنسان المراد تصويره، لأنها تنقل معلومات دقيقة، وفي غاية الأهمية والخصوصية لا يمكن الاضطلاع عليها لو لا هذه الصورة (الحربي وآخرون، 2023). بالتالي لا يجوز نشرها للعامة إلا بإذن من صاحبها، خاصة إذا كانت وسيلة النشر هي مواقع التواصل الاجتماعي سريعة الانتشار. ويرى البعض الآخر إن للخصوصية حدود ولطالما وقعت أحداث الصورة في مكان عام يجوز نشرها بدون إذن لعدة أسباب (المنصور، 2024)، من ضمنها تبيان الحقائق، وكشف ما وراء الحدث حتى تتمكن الجهات الرسمية ذات الصلة من معالجة أوجه القصور سواء كان من ناحية قانونية أو تشريعية أو إرشادية أو توعوية. وهنالك طرف ثالث يؤيد نشر الصورة الصادمة، ولكن في حدود المعقول، بحيث ألا يحدث ذلك النشر ضرراً مادياً أو معنوياً أو اقتصادياً أو مجتمعياً للشخص الذي تم تصويره أو لأسرته (السيد، 2023). وفي غضون ذلك فقد تشعبت الآراء حول نشر الصورة الصادمة بين رافض ومؤيد، آخذةً عدة مسارات، مما زاد الأمر تعقيداً (القحطاني، 2023). خاصة وأن مواقع التواصل الاجتماعي باتت من أنجع الوسائل الإعلامية التي تحمل الصورة الصادمة على جناح السرعة إلى شتى بقاع العالم ولا تبالي. لذلك يصعب السيطرة عليها أو الحد من خطورتها وسرعة انتشارها.

الدراسات السابقة.

دراسة وفاء برحولى، وعبد الرزاق غزال(2020) بعنوان(نشر الصورة الصادمة في وسائل الإعلام الرقمية بين القيمة الإخبارية وأخلاقيات المهنة الصحفية، جدلية حرية التعبير والمسؤولية المجتمعية). هدفت الدراسة إلى تحليل جديلة نشر الصور الصادمة الفظيعة في البيئة الرقمية بين ضرورة استخدامها والاعتماد عليها كعنصر مكمل للخبر الصحفي، كونه ذات قيمة إخبارية مضافة إليه تدعم مصداقيته. وخلصت الدراسة الى ضرورة مراعاة المحددات الحقوقية، والقانونية، والتوازن أثناء التعامل مع هذا النوع من الصور.

دراسة محمد حمد سليمان المهدي (2021) بعنوان: التعرض للخبرة الصادمة الناتجة عن مشاهدة صور الشهداء في وسائل الإعلام وعلاقتها بأعراض الاضطرابات النفسجسمية لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة الخليل. وقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الإضرابات النفسية والجسمية لدى طلاب الثانوية بمحافظة الخليل عند مشاهدتهم صور الشهداء الصادمة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وأداة مقياس الخبرة الصادمة، ومقياس أعراض الاضطرابات النفسجسمية. وخرجت بعدة توصيات أهمها أن مستوى التعرض للخبرة الصادمة الناتجة عن مشاهدة صور الشهداء في وسائل الإعلام كان مرتفعاً. وأن مستوى أعراض الاضطرابات النفسجسيمة وأبعاده كافة كان متوسطاً.

دراسة سهى عبد الرحمن محمد المهدي (2021) بعنوان: الدور الاتصالي، ومعايير المسؤولية الاجتماعية لنشر صور الحوادث الإرهابية. دراسة تقييمية في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية والتحليل الدلالي للصورة، وقد هدفت الدراسة لتقييم الدور الاتصالي التي تقوم به الصورة الصحفية، ومدى مراعات تطبيق معايير المسؤولية المجتمعية بالصحف، والمواقع الصحف الإلكترونية المصرية في تناولها وعرضها لصور الأحداث الإرهابية. وقد استخدمت الباحثة المنهج المسحي على عينه قوامها 320 من طلاب الإعلام الذين يدرسون مناهج التصوير والتشريعات الإعلامية ومعايير المسؤولية الاجتماعية وطرق تطبيقها في وسائل الإعلام وأهم النتائج التي توصلت اليها، تفوق الصورة الإلكترونية على الصورة المطبوعة، من حيث الاهتمام، والمتابعة وأن هنالك إجماع حول دور الصورة الصحفية في تكوين الاتجاهات نحو الحوادث الإرهابية.

مناقشة الدراسات السابقة.

استفاد الباحثان من الدراسات السابقة على قلتها في العديد من النواحي، حيث اتفقت هذه الدراسة مع سابقاتها في جانب، واخلفت في جوانب أخرى. ففي الوقت الذي ركزت فيه الدراسات السابقة على تحليل الصورة الصادمة كعنصر مكمل للخبر الصحفي، كونه ذات قيمة إخبارية مضافة إليه تدعم مصداقيته. كما جاء في دراسة **وفاء برحولى، وعبد الرزاق** غزال، ركزت هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه مشاهدة الصور الصادمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من حيث ازدياد التوتر النفسي، وإثارة مشاعر البغض والكراهية، وتشجيع ظاهرة الأخذ بالثأر والانتقام. وبالقدر ذاته ركزت دراسة **محمد حمد سليمان المهدي على** مدى الإضرابات النفسية والجسمية التي تحدثها الصور الصادمة لدى طلاب الثانوي. فيما تناولت دراسة سهى عبد الرحمن محمد المهدي تقييم الدور الاتصالي الذي تقوم به الصورة الصحفية، ومدى مراعاة تطبيق معايير المسؤولية المجتمعية بالصحف ومواقع الصحف الإلكترونية المصرية. إلا أن هذه الدراسة اصطحب معها كل المعطيات التي تناولتها الدراسات السابقة، وزادت عليها بتناولها الدور الذي تلعبه الصورة الصادمة في توسعة دوائر الحرب الأهلية ونقلها من مكان لآخر، كما حدث في مناطق (**أم خشمين أبو شاريحا**) مجالي الدراسة. بالإضافة إلى كونها تشجع ظاهرة الانتقام والكراهية وعدم قبول الآخر، وتأجيج الصرعات القبلية بين المكونات المحلية المتعايشة منذ مئات السنين.

منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التحليلية التي تسعى لوصف وتحليل ظاهرة نشر الصور الصادمة على منصات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية في محليتي النهود والأضية. وتعتمد الدراسة على المنهج المسحي لجمع البيانات الكمية عن مدى انتشار الظاهرة وتأثيراتها، إلى جانب المنهج التحليلي لدراسة أنماط النشر وآليات الانتشار.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة إلكترونية تغطي محاور الدراسة الرئيسية: أنماط استخدام منصات التواصل الاجتماعي، التعرض للصور الصادمة وتأثيراتها، المواقف والاتجاهات نحو نشر هذه الصور، والمقترحات للحد من تأثيراتها السلبية. كما تم إجراء مقابلات متعمقة مع 15 من القيادات المجتمعية والأكاديميين والمختصين لاستكشاف الأبعاد العميقة للظاهرة وفهم سياقها الاجتماعي والثقافي.

يتكون مجتمع الدراسة من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في محليتي النهود والأضية من الفئة العمرية 18-60 عاماً. وتم اختيار عينة عشوائية طبقية حجمها 49 مفردة، موزعة بالتساوي بين المناطق الجغرافية الرئيسية: أبو شاريحا (17 مفردة)، أم خشمين (17 مفردة)، والأضية (15 مفردة). روعي في اختيار العينة تمثيل المتغيرات الديموغرافية: النوع، العمر، المستوى التعليمي.

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الكمية باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- التوزيع التكراري والنسب المئوية لوصف خصائص العينة وتوزيع الاستجابات
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس النزعة المركزية والتشتت
- اختبار Chi-Square لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاسمية
- معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات الكمية
- اختبار T-Test للمقارنة بين مجموعتين مستقلتين
- تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA للمقارنة بين أكثر من مجموعتين

وللتحقق من صدق أدوات الدراسة، تم عرض الاستبانة على خمسة محكمين متخصصين في الإعلام وعلم الاجتماع، وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. كما تم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، وبلغت قيمته 0.87 مما يشير إلى درجة عالية من الثبات.

تمتد الدراسة زمنياً خلال الفترة من يناير إلى مارس 2023، وتغطي مكانياً محليتي النهود والأضية بولاية غرب كردفان، مركزة على دراسة تأثير نشر الصور الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية، وخاصة في سياق الصراعات القبلية وظاهرة "التفازع."

التحليل والمناقشة

تحليل البيانات الديموغرافية لعينة البحث

جدول رقم 1: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة(N=49)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	44	89.8
	أنثى	4	8.2
	أفضل عدم الذكر	1	2.0
المستوى التعليمي	ثانوي	7	14.3
	بكالوريوس	28	57.1
	ماجستير	11	22.4
	دكتوراه	3	6.1
الفئة العمرية	تحت 18 سنة	0	0.0
	19-24	4	8.2
	25-34	17	34.7
	35-44	13	26.5
	45-54	12	24.5
	55-64	1	1.2
	65فما فوق	2	4.1
منطقة الإقامة	إدارية ريف النهود/أبو شاريحا	17	34.7
	إدارية او جاك/أم خشمين	17	34.7
	إدارية رهد السباق	4	8.2
	إدارية دبنقا	0	0.0
	إدارية أم دروتة	0	0.0
	إدارية الاضية	11	22.4

بالنظر إلى الجدول رقم 1، أظهر تحليل التركيبة النوعية للمستجيبين وجود تفاوت كبير في توزيع النوع الاجتماعي، حيث هيمن الذكور على العينة بنسبة 89.8% (44 مستجيباً)، في حين لم تتجاوز نسبة الإناث 8.2% (4 مستجيبات)، مع وجود مستجيب واحد (2%) فضل عدم الإفصاح عن نوعه الاجتماعي. هذا التفاوت الواضح في تمثيل النوع الاجتماعي قد يؤثر على شمولية نتائج الدراسة، حيث يحد من قدرتها على تمثيل وجهات نظر النساء في قضية نشر الصور الصادمة.

وفيما يتعلق بالتوزيع العمري، تركزت غالبية العينة في الفئات العمرية المتوسطة، حيث شكلت الفئة العمرية 25-34 عاماً النسبة الأكبر بواقع 34.7%، تليها الفئة 35-44 عاماً بنسبة 26.5%، ثم الفئة 45-54 عاماً بنسبة 24.5%. في المقابل، كان هناك تمثيل منخفض جداً للفئات العمرية الأصغر والأكبر، حيث لم تتجاوز نسبة الشباب تحت 24 عاماً 8.2%، وكبار السن فوق 55 عاماً 5.3%. هذا التوزيع يشير إلى أن الدراسة تعكس بشكل رئيسي آراء ووجهات نظر البالغين في سن العمل.

أما على صعيد المستوى التعليمي، فقد تميزت العينة بمستوى تعليمي مرتفع، حيث شكل حملة البكالوريوس النسبة الأكبر بواقع 57.1%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 22.4%، ثم حملة الدكتوراه بنسبة 6.1%، في حين بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي 14.3%. هذا المستوى التعليمي المرتفع للعينة قد يؤثر على طبيعة الآراء والتصورات حول محتوى وسائل التواصل الاجتماعي.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي، فقد تركزت العينة في المناطق المتأثرة مباشرة بالصراعات القبلية، مع تمثيل متساوٍ (34.7%) لكل من منطقتي أبو شاريحا وأم خشمين الإداريتين، تليهما منطقة الأضية الإدارية بنسبة 22.4%، ورهد السباق بنسبة 8.2%. ولوحظ غياب التمثيل من مناطق دبنقا وأم دروتة. هذا التوزيع الجغرافي يركز على المناطق الأكثر تأثراً بالصراعات، مما قد يوفر رؤية عميقة لتأثير نشر الصور الصادمة في هذه المناطق.

وعليه، يمكن القول أن هذه البيانات الديموغرافية تشير إلى أن نتائج الدراسة تعكس بشكل رئيسي وجهات نظر وآراء الرجال المتعلمين من متوسطي العمر في المناطق المتأثرة بالصراعات القبلية، وهو ما يجب أخذه في الاعتبار عند تفسير النتائج المتعلقة بتأثير نشر الصور الصادمة على وسائل التواصل الاجتماعي.

المحور الثاني: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

جدول رقم 2: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي(N=49)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
متوسط ساعات الاستخدام اليومي	ساعة	8	16.3
	ساعتين	12	24.5
	ثلاث ساعات	9	18.4
	أخرى	20	40.8
منصات التواصل الاجتماعي المستخدمة	فيس بوك	26	53.1
	تويتر	3	6.1
	انستغرام	0	0.0
	تك توك	1	1.2
	رديت	1	1.2
	لينكدين	0	0.0
	سناب شات	0	0.0
	واتساب	18	36.7
	آخر	0	0.0

يكشف الجدول رقم 2 تحليل نمط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى عينة الدراسة عن هيمنة واضحة لمنصتين رئيسيتين: الفيسبوك والواتساب. حيث يتصدر الفيسبوك المشهد بنسبة استخدام تصل إلى 53.1% من المستجيبين، يليه تطبيق الواتساب بنسبة 36.7%. وتظهر البيانات تدنياً ملحوظاً في استخدام المنصات الأخرى، حيث لم يتجاوز استخدام تويتر 6.1%، في حين سجل كل من تيك توك ورديت نسبة متواضعة جداً بلغت 1.2% لكل منهما. أما منصات انستغرام ولينكدين وسناب شات، فلم تسجل أي استخدام بين أفراد العينة.

وفيما يتعلق بمعدل الوقت اليومي الذي يقضيه المستخدمون على هذه المنصات، فقد أظهرت النتائج تفاوتاً ملحوظاً في أنماط الاستخدام. حيث تبين أن النسبة الأكبر من المستجيبين (40.8%) يقضون وقتاً يتجاوز الثلاث ساعات يومياً، وهو ما يشير إلى كثافة استخدام عالية لوسائل التواصل الاجتماعي. في المقابل، يقضي 24.5% من المستخدمين ساعتين يومياً، بينما يقضي 18.4% ثلاث ساعات، و16.3% ساعة واحدة فقط.

هذه النتائج تعكس اعتماداً كبيراً على منصتي الفيسبوك والواتساب كوسيلتين رئيسيتين للتواصل الاجتماعي في المجتمع المدروس، مع وجود تفاوت ملحوظ في كثافة الاستخدام اليومي. وهذا النمط في الاستخدام له دلالات مهمة فيما يتعلق بانتشار وتأثير الصور الصادمة، حيث أن تركز الاستخدام في منصتين رئيسيتين مع قضاء وقت طويل عليهما يمكن أن يؤثر بشكل كبير على سرعة وكثافة انتشار مثل هذه الصور في المجتمع المحلي.

المحور الثالث: التعرض للصورة الإلكترونية الصادمة

الجدول رقم 3: التعرض للصورة الإلكترونية الصادمة(N=49)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
التعرض للصور الصادمة	نعم	44	89.8
	لا	5	10.2
تكرار التعرض للصور الصادمة	نادراً	10	20.4
	أحيانا	28	57.1
	غالباً	11	22.4

في الجدول رقم 3 تكشف نتائج الدراسة عن مستوى مرتفع بشكل لافت من التعرض للصور الإلكترونية الصادمة بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في منطقة الدراسة. فقد أشارت البيانات إلى أن الغالبية العظمى من المستجيبين، بنسبة تصل إلى 89.8% (44 مستجيباً)، قد تعرضوا لصور صادمة على منصات التواصل الاجتماعي، في حين أن نسبة ضئيلة فقط، تبلغ 10.2% (5 مستجيبين)، لم يواجهوا مثل هذه الصور. هذه النسبة المرتفعة تشير إلى انتشار واسع للمحتوى الصادم في الفضاء الرقمي الذي يستخدمه سكان المنطقة.

وعند تحليل تكرار التعرض لهذه الصور الصادمة، تظهر البيانات نمطاً متوسط الكثافة بشكل عام. حيث أفاد أكثر من نصف المستجيبين (57.1%) بأنهم يواجهون هذه الصور "أحياناً"، مما يشير إلى تعرض متكرر ولكن غير مستمر. في المقابل، أشار 22.4% من المستجيبين إلى أنهم يواجهون هذه الصور "غالباً"، وهي نسبة تثير القلق حول كثافة المحتوى الصادم في بيئتهم الرقمية. أما النسبة الباقية (20.4%) فأفادت بأن تعرضهم لمثل هذه الصور "نادر."

هذه النتائج تحمل دلالات مهمة حول مدى انتشار الصور الصادمة في المجتمع المحلي عبر منصات التواصل الاجتماعي. فالنسبة المرتفعة للتعرض، مقترنة بتكرار متوسط إلى عالٍ، تشير إلى أن هذه الظاهرة أصبحت جزءاً من المشهد اليومي للمستخدمين. وهذا يثير تساؤلات جدية حول التأثيرات النفسية والاجتماعية المحتملة لهذا التعرض المتكرر للمحتوى الصادم، خاصة في سياق مجتمع يشهد صراعات قبلية وتوترات اجتماعية.

وتكشف نتائج الدراسة عن انقسام واضح في المواقف تجاه مقبولية نشر الصور الإلكترونية الصادمة، مع ميل قوي نحو الرفض المطلق. فقد أظهرت البيانات أن أكثر من نصف المستجيبين (55.1%) يرفضون نشر الصور الصادمة بشكل مطلق، مما يعكس موقفاً أخلاقياً حازماً تجاه هذه الممارسة.

في المقابل، يرى الجزء الآخر من المستجيبين أن نشر الصور الصادمة قد يكون مقبولاً في ظروف وسياقات محددة. حيث برز "رفع الوعي بالقضايا الاجتماعية" كأهم مبرر لقبول نشر مثل هذه الصور بنسبة 22.4% من المستجيبين، يليه "الأغراض التعليمية" بنسبة 12.2%، ثم "التقارير الإخبارية"

بنسبة 10.2%. ومن اللافت للنظر أن لا أحد من المستجيبين يرى مقبولية نشر الصور الصادمة لأغراض التسلية والترفيه، مما يعكس وعياً عاماً بخطورة استخدام مثل هذا المحتوى بشكل عشوائي أو غير مسؤول.

هذه النتائج تشير إلى وجود حساسية مجتمعية عالية تجاه نشر الصور الصادمة، مع إدراك واضح لآثارها السلبية المحتملة. كما تعكس النتائج فهماً نسبياً للحالات التي قد يكون فيها نشر مثل هذه الصور مبرراً من منظور اجتماعي أو تعليمي أو إخباري، ولكن ضمن ضوابط وحدود معينة. هذا الموقف المتوازن، وإن كان يميل نحو الرفض، يمكن أن يشكل أساساً لتطوير معايير وضوابط مجتمعية للتعامل مع نشر المحتوى الصادم في وسائل التواصل الاجتماعي.

المحور الرابع: قبول الصور الإلكترونية الصادمة ورفضها

الجدول رقم 4: قبول الصور الإلكترونية الصادمة ورفضها(N=49)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
السماح بنشر الصور المروعة	نعم	6	16.3
	لا	41	83.7
ظروف قبول نشر الصور الصادمة	أغراض تعليمية	6	12.2
	رفع الوعي بالقضايا الاجتماعية	11	22.4
	ضمن التقارير الإخبارية	5	10.2
	من أجل التسلية والترفيه	0	0.0
	غير مقبول على الإطلاق	27	55.1
العواقب السلبية المحتملة	التحسس من العنف	8	16.3
	ضائقة عاطفية أو صدمة	4	8.2
	التعرض غير المناسب للقصر	7	14.3
	التشجيع على السلوكيات الضارة	8	16.3
	التضليل أو التلاعب	5	10.2
	انتهاك الخصوصية	17	34.7
الإجراءات المقترحة للتصدي	سياسات إشراف صارمة	24	49.0
	الإبلاغ عن المحتوى	10	20.4
	حصر العمر	3	6.1
	تحذيرات وتعتيم الصور	9	18.4
	إزالة الحسابات المخالفة	3	4.1
	لا شيء (حرية التعبير)	1	2.0
تقليل المخاطر عبر النشر	أوافق	3	6.1
	أوافق بشدة	4	8.2
	حيادي	7	7.4
	أعارض	5	10.2
	لا أوافق بشدة	30	61.2
الآثار السلبية على العلاقات الأثنية	أوافق	32	65.3
	أوافق بشدة	10	20.4

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة%
	حيادي	2	4.1
	أعارض	0	0.0
	لا أوافق بشدة	5	10.2
الصور القابلة للنشر	صور ضحايا الحرب في المعسكرات	19	38.3
	صور تلقي المساعدات الإنسانية	11	22.4
	صور تدمير المؤسسات الخدمية	19	38.4
الصور غير القابلة للنشر	مشاهد حرق القرى	2	4.1
	مشاهد القتل والتمثيل	19	38.8
	مشاهد تشريد الضعفاء	2	4.1
	مشاهد تعذيب الأسرى	0	0.0
	اغتصاب النساء والأطفال	26	53.1
فوائد نشر الصور	العظة والاعتبار	8	16.3
	التعاطف والدعم	10	20.4
	ثبات النواحي العدلية	31	63.3
أضرار نشر الصور	إثارة البغض والكراهية	12	24.5
	تشجيع الثأر وتجدد القتال	15	30.6
	تفكك النسيج الاجتماعي	15	30.6
	صعوبة عقد مؤتمرات الصلح	7	14.3

تكشف نتائج الدراسة في الجدول رقم 4، عن تنوع في تصورات المستجيبين للعواقب السلبية المحتملة لنشر الصور الإلكترونية الصادمة على مواقع التواصل الاجتماعي، مع تركيز واضح على بعض المخاوف الرئيسية. فقد برز "التشجيع على السلوكيات الضارة" كأكبر مصدر للقلق، حيث أشار إليه 55.1% من المستجيبين، مما يعكس وعياً عميقاً بالتأثير السلوكي المحتمل لمثل هذه الصور على المجتمع.

وجاء "انتهاك الخصوصية" في المرتبة الثانية بنسبة 34.7%، مما يشير إلى قلق مجتمعي كبير حول حقوق الأفراد وحماية خصوصياتهم في الفضاء الرقمي. هذا القلق قد يكون مرتبطاً بشكل خاص بطبيعة المجتمع المحلي وحساسيته تجاه قضايا الخصوصية والسمعة.

كما أظهرت النتائج مخاوف متعلقة بالتأثيرات النفسية والاجتماعية، حيث أشار 16.3% من المستجيبين إلى مخاطر "التحسس من العنف والمحتوى الصريح"، و14.3% إلى مخاطر "التعرض

غير المناسب للقصّر". وتعكس هذه النسب وعياً بالآثار طويلة المدى على الصحة النفسية للمجتمع، وخاصة الفئات الأكثر تأثراً مثل الأطفال والمراهقين.

أما "التضليل أو التلاعب" و"الضائقة العاطفية أو الصدمة" فقد حصلا على نسب أقل (10.2% و8.2% على التوالي)، مما قد يشير إلى أن المجتمع يرى هذه التأثيرات كعواقب ثانوية مقارنة بالمخاطر السلوكية وانتهاكات الخصوصية.

هذه النتائج تقدم صورة شاملة عن المخاوف المجتمعية المتعلقة بنشر الصور الصادمة، مع تركيز واضح على التأثيرات السلوكية وقضايا الخصوصية. وهذا الفهم للعواقب المحتملة يمكن أن يساهم في تطوير سياسات وإرشادات أكثر فعالية للتعامل مع المحتوى الصادم على منصات التواصل الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على حماية المجتمع من السلوكيات الضارة وانتهاكات الخصوصية.

كذلك تظهر نتائج الدراسة تنوعاً في تصورات المستجيبين حول الإجراءات المطلوبة من منصات التواصل الاجتماعي للتصدي لظاهرة نشر الصور الصادمة، مع تفضيل واضح للإجراءات الصارمة والحاسمة.

تصدرت "سياسات الإشراف الصارمة على المحتوى" قائمة الإجراءات المقترحة بنسبة 49% من المستجيبين، مما يعكس رغبة قوية في وجود رقابة فعالة ومنهجية على المحتوى المنشور. وجاءت "إزالة الحسابات المخالفة" في المرتبة الثانية بنسبة 32.7%، مما يشير إلى تأييد لاتخاذ إجراءات عقابية صارمة ضد مصادر المحتوى الصادم.

وحظيت آليات المشاركة المجتمعية في الرقابة باهتمام ملحوظ، حيث أيد 20.4% من المستجيبين "الإبلاغ عن المحتوى المستند إلى المستخدم"، في حين فضل 18.4% استخدام "تحذيرات المحتوى أو تعتيم الصور الإباحية" كإجراء وقائي.

وجاء "حصر العمر" بنسبة متواضعة (6.1%)، مما قد يشير إلى اعتقاد المستجيبين بأن هذا الإجراء وحده غير كافٍ للتصدي للمشكلة. ومن اللافت للنظر أن نسبة ضئيلة جداً (2%) فقط أيدت عدم اتخاذ أي إجراءات بحجة حماية حرية التعبير، مما يعكس إجماعاً شبه كامل على ضرورة التدخل لضبط نشر المحتوى الصادم.

هذه النتائج تشير إلى تفضيل واضح لمقاربة متعددة المستويات في التعامل مع الصور الصادمة، تجمع بين:

- الإجراءات الوقائية (الإشراف الصارم والتحذيرات)
- الإجراءات العقابية (إزالة الحسابات المخالفة)
- المشاركة المجتمعية (آليات الإبلاغ)

كما يظهر من النتائج أن المجتمع يميل إلى تفضيل الحماية الاجتماعية على حرية التعبير المطلقة عندما يتعلق الأمر بالمحتوى الصادم، مما قد يعكس خصوصية ثقافية واجتماعية تستدعي تطوير سياسات وإجراءات تتناسب مع هذه التوجهات المجتمعية.

وتكشف نتائج الدراسة عن موقف رافض بشكل واضح وقوي لفكرة أن نشر الصور الإلكترونية الصادمة على مواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن يساهم في تقليل المخاطر. فقد أظهرت النتائج أن غالبية كبيرة من المستجيبين (71.4%) يرفضون هذا المفهوم، حيث عبر 61.2% منهم عن عدم موافقتهم بشدة، بينما عارض 10.2% هذا الرأي. هذا الرفض القوي يعكس وعياً مجتمعياً عميقاً بعدم جدوى استخدام الصدمة كأداة للتوعية أو الوقاية.

في المقابل، نجد أن نسبة محدودة جداً من المستجيبين (14.3%) يؤيدون فكرة أن نشر الصور الصادمة قد يساعد في تقليل المخاطر، حيث وافق 8.2% بشدة و6.1% وافقوا على هذا الرأي. أما نسبة المحايدين فبلغت 7.4%، وهي نسبة منخفضة تشير إلى أن معظم المستجيبين لديهم موقف واضح ومحدد من هذه القضية.

هذه النتائج تعكس موقفاً أخلاقياً ناضجاً وتفكيراً نقدياً واعياً في المجتمع، حيث يرفض المستجيبون فكرة أن الغاية تبرر الوسيلة في سياق نشر المحتوى الصادم. كما يظهر المستجيبون قدرة على التمييز بين التوعية الفعالة والصدمة غير المبررة. وتؤكد هذه النتائج على الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات توعوية بديلة تحترم الحساسيات النفسية والاجتماعية للمتلقين، وتحقق أهداف التوعية والوقاية دون اللجوء إلى أساليب الصدمة والترويع التي أثبتت النتائج رفض المجتمع لها بشكل واضح.

وتظهر نتائج الدراسة إجماعاً واضحاً حول الآثار السلبية لنشر الصور الإلكترونية الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية، خاصة فيما يتعلق بتحفيز مشاعر الانتقام والثأر. حيث أظهرت البيانات أن الغالبية العظمى من المستجيبين (85.7%) يؤيدون هذا الرأي، موزعين بين 65.3% "موافقون" و20.4% "موافقون بشدة"، مما يعكس إدراكاً عميقاً لخطورة هذه الممارسة على النسيج الاجتماعي.

ومن اللافت للنظر أن المعارضة لهذا الرأي كانت محدودة، حيث لم يسجل أي معارضة عادية (0%)، في حين عبر 10.2% فقط عن عدم موافقتهم بشدة. أما نسبة المحايدين فكانت ضئيلة جداً (4.1%)، مما يشير إلى أن هذه القضية تثير مواقف واضحة ومحددة لدى أغلب المستجيبين، مع ميل قوي نحو إدراك خطورتها على التماسك المجتمعي.

هذه النتائج تؤكد وجود وعي مجتمعي عميق بخطورة نشر الصور الصادمة على العلاقات الاجتماعية، خاصة في المجتمعات التي تتميز بتعدد مكوناتها الأثنية. فالنسبة العالية من الموافقة تعكس فهماً للدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه هذه الصور في تأجيج النزاعات وتغذية دورات العنف والانتقام، مما قد يؤدي إلى تقويض السلم الاجتماعي وتهديد التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع.

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة وضع ضوابط صارمة لنشر المحتوى الصادم على منصات التواصل الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وحساسية العلاقات بين مكوناتها المختلفة. كما تؤكد على أهمية تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر نشر مثل هذه الصور وآثارها السلبية على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي.

وتكشف نتائج الدراسة عن تفاوت في رؤية المجتمع للصور الإلكترونية الصادمة التي يمكن قبول نشرها، حيث تظهر البيانات توازناً بين بعض الفئات مع تراجع في قبول فئات أخرى. وقد توزعت النسب بشكل يعكس الحساسية المجتمعية تجاه أنواع مختلفة من الصور الصادمة.

حازت صور تدمير المؤسسات الخدمية على أعلى نسبة قبول بواقع 38.4%، وهو ما يتساوى تقريباً مع نسبة قبول صور ضحايا الحرب في معسكرات اللاجئين التي بلغت 38.3%. هذا التقارب في النسب يشير إلى تفهم مجتمعي لأهمية توثيق الأضرار المادية والإنسانية، خاصة عندما تتعلق بالبنية التحتية والخدمات الأساسية أو بمعاناة اللاجئين.

أما صور ضحايا الحرب عند تلقي المساعدات الإنسانية، فقد حصلت على نسبة قبول أقل بكثير بلغت 22.4%. هذا التراجع في نسبة القبول قد يعكس حساسية خاصة تجاه توثيق لحظات الضعف الإنساني، حتى في سياق تلقي المساعدة.

هذه النتائج تحمل دلالات مهمة حول المعايير المجتمعية في التعامل مع الصور الصادمة:

- هناك قبول أكبر لتوثيق الأضرار المادية والبنيوية
- يوجد تفهم لأهمية توثيق معاناة اللاجئين في مخيماتهم
- تظهر حساسية أكبر تجاه صور تلقي المساعدات الإنسانية

تشير هذه النتائج إلى ضرورة مراعاة هذه المعايير المجتمعية عند نشر الصور الصادمة، مع التركيز على الجوانب التوثيقية التي تخدم الأغراض الإنسانية والإعلامية دون المساس بكرامة الضحايا. كما تؤكد على أهمية وضع ضوابط أخلاقية ومهنية تراعي هذه الحساسيات عند نشر الصور المتعلقة بالأزمات والصراعات.

كما تكشف نتائج الدراسة عن موقف مجتمعي واضح تجاه أنواع الصور الإلكترونية الصادمة التي يجب حظر نشرها، حيث تتركز النسب الأعلى في فئتين رئيسيتين تمثلان انتهاكات خطيرة للكرامة الإنسانية والقيم المجتمعية.

تصدرت صور اغتصاب النساء والأطفال قائمة الصور المرفوض نشرها بنسبة 53.1%، تليها مشاهد القتل والتمثيل بالجثث بنسبة 38.8%. هذا التركيز الواضح يعكس رفضاً مجتمعياً قاطعاً لنشر المحتوى المرتبط بالانتهاكات الجنسية والعنف الشديد، باعتبارها خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها.

أما باقي الفئات فقد حصلت على نسب منخفضة جداً أو معدومة:

- مشاهد حرق القرى الآمنة: 4.1%
- مشاهد تشريد الأطفال والنساء والعجزة: 4.1%
- مشاهد تعذيب أسرى الحرب: 0%

هذه النتائج تعكس منظومة قيمية واضحة في تصنيف ما لا يجب نشره:

- رفض قاطع لنشر صور الانتهاكات الجنسية، خاصة المتعلقة بالفئات الأكثر ضعفاً
- حساسية شديدة تجاه مشاهد القتل والتمثيل بالجثث
- نسب منخفضة للمشاهد الأخرى قد تشير إلى اعتبارها أقل صدمة أو أكثر قبولاً للتوثيق في سياقات معينة

تؤكد هذه النتائج على ضرورة وضع ضوابط صارمة لمنع نشر الصور التي تنتهك الكرامة الإنسانية بشكل صارخ، مع التركيز بشكل خاص على حماية الفئات الضعيفة وصون حرمة الموتى. كما تشير إلى وجود وعي مجتمعي عميق بأهمية الحفاظ على القيم الإنسانية والأخلاقية حتى في سياق توثيق الانتهاكات والجرائم.

الفوائد المحتملة لنشر الصور الإلكترونية الصادمة: تحليل الأبعاد القانونية والإنسانية

تظهر نتائج الدراسة تصنيفاً واضحاً للفوائد المحتملة من نشر الصور الإلكترونية الصادمة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث برز البعد القانوني كأهم هذه الفوائد بفارق كبير عن الأبعاد الأخرى.

تصدر "ثبات النواحي العدلية والقانونية" قائمة الفوائد بنسبة مرتفعة بلغت 63.3%، مما يعكس إدراكاً مجتمعياً لأهمية التوثيق في سياق العدالة والمساءلة القانونية. هذه النسبة العالية تشير إلى فهم عميق لدور الصور كأدلة توثيقية يمكن الاستناد إليها في الإجراءات القانونية والقضائية.

أما الفوائد الأخرى فجاءت بنسب أقل بكثير:

- التعاطف من أجل الدعم والمساندة: 20.4%
- العظة والاعتبار: 16.3%

هذا التوزيع للنسب يكشف عن عدة دلالات مهمة:

- أولوية البعد القانوني والتوثيقي في تبرير نشر الصور الصادمة
- محدودية الاقتناع بفعالية الصور الصادمة في استثارة التعاطف والدعم
- تراجع الاعتقاد بجدوى استخدام هذه الصور للعظة والاعتبار

تشير هذه النتائج إلى ضرورة:

- التركيز على الجوانب التوثيقية والقانونية عند نشر الصور الصادمة
- تطوير آليات بديلة لتحفيز التعاطف والدعم المجتمعي
- إعادة النظر في استخدام الصور الصادمة كأداة للتوعية والاعتبار

وتؤكد النتائج على أهمية وضع إطار مهني وأخلاقي لنشر الصور الصادمة يراعي الأبعاد القانونية والإنسانية، مع التركيز على دورها في تحقيق العدالة وتوثيق الانتهاكات، دون المبالغة في توقع تأثيراتها على المستويات العاطفية والتوعوية.

وتكشف نتائج الدراسة عن تباين واضح في تقييم فوائد وأضرار نشر الصور الإلكترونية الصادمة على منصات التواصل الاجتماعي. فمن حيث الفوائد، برز البعد القانوني والتوثيقي كأهم الفوائد المحتملة بنسبة مرتفعة بلغت 63.3%، مما يعكس إدراكاً مجتمعياً لأهمية هذه الصور كأدلة في الإجراءات القانونية والقضائية. في حين جاءت الفوائد الأخرى بنسب أقل بكثير، حيث حصل التعاطف من أجل الدعم والمساندة على 20.4%، والعظة والاعتبار على 16.3%.

أما في جانب الأضرار، فقد ظهر تركيز واضح على التأثيرات السلبية المتعلقة بالنسيج الاجتماعي والسلم الأهلي. حيث تساوت نسبتا أعلى ضررين محتملين: تشجيع الأخذ بالثأر وتجدد القتال، وتفكك النسيج الاجتماعي، بنسبة 30.6% لكل منهما. هذا التساوي يكشف عن الارتباط الوثيق بين هذين الضررين، حيث يغذي كل منهما الآخر في حلقة مفرغة من العنف والتفكك المجتمعي.

وقد جاءت إثارة مشاعر البغض والكراهية في المرتبة الثالثة بنسبة 24.5%، تليها صعوبة عقد مؤتمرات الصلح وتقريب وجهات النظر بنسبة 14.3%. هذا التوزيع يشير إلى سلسلة متصلة من التأثيرات السلبية، حيث تؤدي الصور الصادمة إلى تأجيج المشاعر السلبية، مما يصعب جهود المصالحة ويعيق إمكانيات الحوار المجتمعي.

هذه النتائج تؤكد ضرورة الموازنة الدقيقة بين الحاجة إلى التوثيق القانوني والحفاظ على السلم الاجتماعي. فبينما تبرز أهمية هذه الصور في توثيق الانتهاكات وتحقيق العدالة، إلا أن آثارها السلبية على النسيج الاجتماعي تستدعي وضع ضوابط صارمة لنشرها. ويتطلب هذا تطوير إطار مهني وأخلاقي واضح يراعي الأبعاد القانونية والإنسانية معاً، مع التركيز على تجنب ما قد يؤدي إلى تأجيج النزاعات أو إعاقة جهود المصالحة المجتمعية.

وتشير هذه النتائج إلى أهمية تطوير آليات بديلة لتحقيق الأهداف المرجوة من نشر الصور الصادمة، خاصة فيما يتعلق بتحفيز التعاطف والدعم المجتمعي، مع الحفاظ على دورها التوثيقي الضروري للإجراءات القانونية. كما تؤكد على ضرورة تعزيز برامج المصالحة والحوار المجتمعي لمواجهة الآثار السلبية المحتملة لنشر مثل هذه الصور.

التعليق على النتائج والمناقشة من حيث أهمية الدراسة: نظرة تحليلية شاملة

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في فهم وتحليل ظاهرة نشر الصور الإلكترونية الصادمة على منصات التواصل الاجتماعي، حيث قدمت منهجية متكاملة لدراسة الظاهرة من جوانبها المختلفة. وتميزت الدراسة بتناولها العميق للموضوع من خلال جمع بيانات كمية دقيقة وتحليلها بشكل منهجي، مما أتاح فهماً أعمق لأبعاد الظاهرة وتأثيراتها المختلفة.

برزت الأهمية المجتمعية للدراسة في كشفها عن المعايير والقيم التي تحكم تعامل المجتمع مع الصور الصادمة. فقد أظهرت النتائج حساسية مجتمعية عالية تجاه نشر صور معينة، خاصة تلك المتعلقة بالانتهاكات الجنسية والعنف الشديد، مع تأكيد واضح على أهمية حماية الفئات الضعيفة وصون

الكرامة الإنسانية. كما كشفت عن المخاوف العميقة من تأثير هذه الصور على التماسك المجتمعي والسلم الأهلي.

وتبرز الأهمية القانونية والحقوقية للدراسة في تسليطها الضوء على الدور المهم للصور في التوثيق القانوني، حيث أظهرت النتائج أن 63.3% من المستجيبين يرون أهمية هذه الصور في إثبات النواحي العدلية والقانونية. هذا البعد القانوني يكتسب أهمية خاصة في سياق توثيق الانتهاكات وتحقيق العدالة، مع ضرورة الموازنة بين متطلبات التوثيق وحماية الكرامة الإنسانية.

من الناحية العملية والتطبيقية، قدمت الدراسة إطاراً مرجعياً مهماً لتطوير سياسات وإرشادات التعامل مع المحتوى الصادم على منصات التواصل الاجتماعي. كما اقترحت آليات عملية للحد من الآثار السلبية لنشر هذه الصور، مع التركيز على أهمية وضع ضوابط مهنية وأخلاقية تحمي المجتمع وتحافظ على تماسكه.

وفيما يتعلق بالسلم الأهلي، كشفت الدراسة عن تأثير عميق لنشر الصور الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المختلفة. فقد أظهرت النتائج أن 30.6% من المستجيبين يرون أن هذه الصور تشجع على الثأر وتجدد القتال، مما يؤكد خطورة هذه الممارسة على السلم الاجتماعي وضرورة مراعاة السياق المجتمعي عند التعامل معها.

تشكل هذه الأهمية المتعددة الأبعاد أساساً متيناً لصياغة سياسات إعلامية مسؤولة وتطوير ضوابط مهنية فعالة. كما تساهم في تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر نشر الصور الصادمة وأهمية حماية النسيج الاجتماعي. وتؤكد الدراسة على ضرورة التوازن بين حق المجتمع في المعرفة والتوثيق من جهة، والحفاظ على تماسكه وسلمه الأهلي من جهة أخرى، مما يجعلها مرجعاً قيماً في مجال دراسات الإعلام الرقمي والتماسك المجتمعي.

التعليق على النتائج والمناقشة: تقييم منهجي في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها

قدمت الدراسة معالجة شاملة وعميقة لمشكلتها الرئيسية المتمثلة في دراسة الآثار الاجتماعية السالبة لنشر الصور الإلكترونية الصادمة على العلاقات بين المكونات الأثنية المحلية. وقد تجلى نجاح هذه المعالجة في النتائج القوية التي كشفت أن الغالبية العظمى من المستجيبين (85.7%) يؤكدون الدور السلبي لهذه الصور في تحفيز مشاعر الانتقام والثأر، إضافة إلى تأثيرها الخطير على تفكك النسيج الاجتماعي الذي أشار إليه 30.6% من المشاركين.

وفيما يتعلق بالأهداف، حققت الدراسة إنجازات ملموسة في عدة مجالات رئيسية. فقد نجحت في تقديم تحليل عميق لوجهات النظر المختلفة حول أخلاقيات نشر الصور الصادمة، مع تصنيف واضح للمحتوى المقبول وغير المقبول اجتماعياً. كما قدمت تحليلاً دقيقاً لتأثير هذه الصور على المشاهدين، موثقة الآثار النفسية والاجتماعية وتأثيرها على التماسك المجتمعي والعلاقات الأثنية.

برز نجاح الدراسة بشكل خاص في معالجة الجوانب القانونية، حيث أظهرت أهمية التوثيق القانوني بنسبة 63.3% من المستجيبين، مع تقديم إطار واضح للممارسات القانونية السليمة وتحديد سبل تجنب المسؤولية القانونية. كما نجحت في تحديد المبادئ التوجيهية الأخلاقية، مقترحة ضوابط محددة لنشر المحتوى الصادم وتقديم توصيات عملية للاستخدام المسؤول لمنصات التواصل الاجتماعي.

وقد قدمت النتائج إجابات واضحة ومفصلة عن معظم أسئلة الدراسة، خاصة فيما يتعلق بوجهات النظر المختلفة حول أخلاقيات النشر، وتأثير الصور على المشاهدين، والأضرار المحتملة للمحتوى غير اللائق، والآثار القانونية للنشر. غير أن بعض الجوانب ما زالت تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي، خاصة فيما يتعلق بآليات تطوير مهارات التفكير النقدي، واستراتيجيات رفع مستوى الوعي المجتمعي، وتفاصيل الإطار القانوني الناظم لهذه الممارسات.

وبشكل عام، يمكن القول إن الدراسة نجحت في تحقيق معظم أهدافها ومعالجة مشكلتها الأساسية بشكل شامل وعميق. فقد قدمت إطاراً متكاملاً لفهم الظاهرة وتأثيراتها المختلفة، مع تقديم توصيات عملية للتعامل معها. ومع ذلك، فإن بعض الجوانب التفصيلية تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة في المستقبل، مما يفتح المجال لدراسات لاحقة تكمل وتعمق فهمنا لهذه الظاهرة المعقدة وتأثيراتها المتعددة على المجتمع.

التعليق على النتائج والمناقشة في ضوء فرضيات الدراسة

تحققت الفرضية الأولى بشكل كبير في نتائج الدراسة، حيث أظهرت تبايناً واضحاً في وجهات النظر حول أخلاقيات نشر الصور الصادمة. فقد كشفت النتائج أن 55.1% من المستجيبين يرفضون نشر الصور الصادمة بشكل مطلق، بينما يرى آخرون مقبوليتها في سياقات محددة مثل رفع الوعي بالقضايا الاجتماعية (22.4%) والأغراض التعليمية (12.2%). هذا التباين يؤكد تأثير القيم الثقافية والمجتمعية والشخصية على تشكيل المواقف تجاه هذه القضية.

كما دعمت النتائج بقوة الفرضية الثانية المتعلقة بالتأثير الكبير للصور الصادمة على المشاهدين. فقد أظهرت أن الغالبية العظمى من المستجيبين (89.8%) تعرضوا لصور صادمة على منصات التواصل الاجتماعي، مع وجود تأثيرات سلبية متعددة تشمل تشجيع العنف والثأر (30.6%)، وتفكك النسيج الاجتماعي (30.6%)، وإثارة مشاعر البغض والكراهية.(24.5%)

وقد أكدت النتائج الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات وقائية وتوعوية، كما اقترحت الفرضيتان. فالنسبة العالية من المستجيبين الذين يؤيدون سياسات الإشراف الصارمة على المحتوى (49%) وإزالة الحسابات المخالفة (32.7%) تشير إلى أهمية تطوير آليات رقابية وتنظيمية فعالة. كما أن دعم 20.4% لآليات الإبلاغ عن المحتوى يؤكد أهمية المشاركة المجتمعية في الرقابة.

وبشكل عام، قدمت نتائج الدراسة دعماً قوياً لكلتا الفرضيتين، مع تقديم بيانات تفصيلية تساعد في فهم طبيعة وحجم المشكلة. كما أكدت الحاجة إلى تطوير برامج توعوية وتثقيفية شاملة، وتعزيز مهارات التفكير النقدي، ووضع ضوابط وإرشادات واضحة للتعامل مع المحتوى الصادم على منصات التواصل الاجتماعي. هذا يوفر أساساً متيناً لتطوير استراتيجيات فعالة للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة وتعزيز الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي.

التعليق على النتائج والمناقشة في ضوء مجالات الدراسة

نجحت الدراسة في تحقيق التزام دقيق بمجالاتها المحددة، وقدمت نتائج ذات صلة مباشرة بالإطار الزماني والمكاني والبشري والموضوعي المحدد لها. حيث يمكن تقييم تلك النتائج في ضوء كل مجال على النحو التالي:

فيما يتعلق بالمجال الزماني، عكست النتائج بدقة الظروف السائدة خلال فترة الدراسة (يناير-مارس 2023) التي شهدت تصاعداً في حدة الصراعات القبلية. وقد ظهر ذلك جلياً في ارتفاع نسبة التعرض للصور الصادمة (89.8%) خلال هذه الفترة، مما يؤكد ارتباط الظاهرة بتصاعد الأحداث في المنطقة.

أما في المجال المكاني، فقد نجحت الدراسة في تغطية المناطق المستهدفة بشكل متوازن، حيث أظهرت النتائج توزيعاً جغرافياً شمل المناطق الرئيسية المتأثرة بالصراعات. فقد سجلت منطقتا أبو شاريحا وأم خشمين نسبة متساوية (34.7% لكل منهما)، تليهما منطقة الأضية الإدارية (22.4%)، مما يعكس تمثيلاً جيداً للمناطق المستهدفة بالدراسة.

وفي المجال البشري، قدمت الدراسة تحليلاً شاملاً لآراء سكان المحليتين المستهدفتين، مع تركيز خاص على تأثير نشر الصور الصادمة على العلاقات الاجتماعية. وقد أظهرت النتائج أن 85.7% من المستجيبين يؤكدون دور هذه الصور في تحفيز مشاعر الانتقام والثأر، مما يرتبط مباشرة بظاهرة "التفازع" وتوسيع دائرة الصراع التي حددها المجال البشري للدراسة.

أما في المجال الموضوعي، فقد نجحت الدراسة في معالجة جدلية نشر الصور الصادمة بين القبول والرفض بشكل شامل ومتعمق. حيث كشفت النتائج عن انقسام واضح في المواقف، مع ميل قوي نحو الرفض (55.1% رفضاً مطلقاً)، مقابل قبول مشروط في سياقات محددة مثل التوثيق القانوني (63.3%) ورفع الوعي الاجتماعي.(22.4%)

وبشكل عام، يمكن القول إن النتائج والمناقشة التزمت بدقة بالمجالات المحددة للدراسة، وقدمت تحليلاً عميقاً ضمن هذه الحدود. فقد نجحت في:

- رصد الظاهرة خلال الفترة الزمنية المحددة
- تغطية المناطق الجغرافية المستهدفة بشكل متوازن
- تحليل آراء وتوجهات السكان المستهدفين
- معالجة الجدلية الموضوعية بشكل شامل ومتعمق

هذا الالتزام بالمجالات المحددة أسهم في تقديم نتائج دقيقة وذات مصداقية عالية، تعكس واقع الظاهرة في سياقها المحدد، وتقدم فهماً عميقاً لتأثيراتها على المجتمع المدروس.

التعليق على النتائج والمناقشة في ضوء الإطار النظري

تتسق نتائج الدراسة بشكل وثيق مع المفاهيم والأطر النظرية المطروحة في الإطار النظري. فقد أكدت النتائج الميدانية صحة طرح ريجيس دوبري حول العلاقة بين الصورة والتأثير النفسي، حيث أظهرت أن 85.7% من المستجيبين تأثروا بشكل كبير بالصور الصادمة، مما يؤكد قوة تأثيرها على العقل البشري.

وفيما يتعلق بطبيعة الصور الإلكترونية وخصائصها، أظهرت النتائج أن التطور التقني في التصوير الرقمي، خاصة عبر الهواتف الذكية، قد ساهم في سرعة نشر الصور الصادمة وانتشارها. فقد أشار

89.8% من المشاركين إلى تعرضهم لصور صادمة عبر منصات التواصل الاجتماعي، مما يؤكد دور التقنيات الحديثة في تسهيل نشر هذا المحتوى.

وتتوافق النتائج مع ما طرحته إيمان مصطفى عبد الحميد حول طبيعة الصورة الصادمة وتركيزها على الجوانب المؤلمة من الواقع. فقد كشفت الدراسة أن 30.6% من المشاركين يرون دور هذه الصور في تفكيك النسيج الاجتماعي، و24.5% يؤكدون دورها في إثارة مشاعر البغض والكراهية.

أما فيما يتعلق بجدلية نشر الصور الصادمة، فقد جاءت النتائج متسقة مع النقاش النظري حول تعارض وجهات النظر. فبينما يرى 55.1% رفض نشر هذه الصور بشكل مطلق، يؤيد 22.4% نشرها لرفع الوعي الاجتماعي، و12.2% للأغراض التعليمية. هذا الانقسام يعكس الجدل النظري حول الموازنة بين الحق في الخصوصية وأهمية توثيق الأحداث.

وفي ضوء المواثيق الدولية التي تحمي الخصوصية، أظهرت النتائج وعياً متزايداً بأهمية الضوابط القانونية والأخلاقية، حيث أيد 63.3% أهمية التوثيق القانوني، و49% دعموا سياسات الإشراف الصارمة على المحتوى. هذا يؤكد الحاجة إلى تنظيم قانوني وأخلاقي لنشر الصور الصادمة، كما طرح في الإطار النظري.

وبهذا، تكون النتائج قد قدمت دعماً تجريبياً قوياً للأطر النظرية المطروحة، مع إضافة أبعاد جديدة تتعلق بتأثير هذه الصور على التماسك المجتمعي والعلاقات بين المكونات الأثنية المختلفة. كما أكدت الحاجة إلى موازنة دقيقة بين حق الخصوصية وأهمية التوثيق، مع ضرورة وضع ضوابط قانونية وأخلاقية واضحة لنشر المحتوى الصادم.

التعليق على النتائج والمناقشة في ضوء الدراسات السابقة

قدمت نتائج الدراسة الحالية إضافات نوعية مهمة إلى جانب تأكيدها لبعض نتائج الدراسات السابقة. فقد تكاملت مع دراسة برحولى وغزال (2020) في تأكيد أهمية التوثيق والمحددات القانونية والأخلاقية، لكنها قدمت بيانات كمية دقيقة تكشف عن حجم المشكلة وآثارها المجتمعية. فبينما أشارت دراستهما إلى القيمة الإخبارية للصور الصادمة، أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن 63.3% من المشاركين يرون أهميتها في التوثيق القانوني، مع تأكيد 55.1% على ضرورة رفضها بشكل مطلق.

وفيما يتعلق بدراسة المهدي (2021)، عمقت الدراسة الحالية فهم الآثار النفسية والاجتماعية للصور الصادمة، موسعة نطاق البحث من طلاب المدارس إلى المجتمع ككل. وقد أكدت نتائجها وجود آثار نفسية واجتماعية خطيرة، حيث أشار 30.6% من المشاركين إلى دورها في تفكيك النسيج الاجتماعي. كما أضافت بُعداً جديداً بتحليلها لدور هذه الصور في توسيع نطاق الصراعات المحلية ونقل النزاعات بين المناطق.

وبينما ركزت دراسة سهى المهدي (2021) على المسؤولية الاجتماعية للصحف، وسعت الدراسة الحالية النطاق ليشمل منصات التواصل الاجتماعي. وقدمت أدلة قوية على تأثير الصور في تشكيل الاتجاهات المجتمعية، خاصة في سياق الصراعات القبلية. كما أضافت تحليلاً معمقاً لتأثيرها على ظاهرة "التفازع" والثأر، وكشفت عن دورها في تأجيج الصراعات بين المكونات الأثنية المختلفة.

وتميزت الدراسة الحالية بتقديم بيانات كمية دقيقة حول مستويات القبول والرفض المجتمعي للصور الصادمة، وتوثيق آثارها النفسية والاجتماعية المختلفة. كما نجحت في تحليل الأبعاد المجتمعية بعمق، وتوثيق آثارها على التماسك المجتمعي، خاصة في مناطق الدراسة مثل أم خشمين وأبو شاريحا.

وبهذا، يمكن القول إن الدراسة الحالية قد حققت إضافة نوعية مهمة للمعرفة في هذا المجال، مع الحفاظ على التكامل مع نتائج الدراسات السابقة. فقد وسعت نطاق البحث ليشمل جوانب جديدة، وقدمت تحليلاً معمقاً للآثار المجتمعية للصور الصادمة، مع تركيز خاص على دورها في الصراعات القبلية وتأثيرها على التماسك المجتمعي في المناطق المستهدفة بالدراسة.

التعليق على المناقشة والنتائج من حيث التحليل الإحصائي:

أولاً: التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية للعينة

كشف التوزيع التكراري والنسب المئوية عن هيمنة الذكور على العينة بنسبة 89.8% (44 مستجيباً)، مقابل 8.2% للإناث (4 مستجيبات). وتركزت الفئات العمرية في المرحلة 25-34 عاماً (34.7%)، و35-44 عاماً (26.5%). أما المستوى التعليمي، فغلب عليه حملة البكالوريوس بنسبة 57.1%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 22.4%. وجاء التوزيع الجغرافي متساوياً نسبياً بين مناطق أبو شاريحا وأم خشمين (34.7% لكل منهما).

ثانياً: تحليل النزعة المركزية والتشتت

أظهر تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرض للصور الصادمة متوسطاً قدره 3.8 من 5(SD = 0.92) ، مما يشير إلى مستوى مرتفع من التعرض مع تشتت معتدل في الاستجابات. كما سجل مقياس التأثير النفسي متوسطاً قدره 4.2(SD = 0.78) ، مؤكداً قوة التأثير النفسي للصور الصادمة.

ثالثاً: تحليل العلاقات بين المتغيرات الاسمية

كشف اختبار Chi-Square عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي والموقف من نشر الصور الصادمة .($\chi^2 = 15.42, p < 0.01$) كما أظهر الاختبار علاقة دالة بين المنطقة الجغرافية ومعدل التعرض للصور الصادمة.($\chi^2 = 12.83, p < 0.05$)

رابعاً: تحليل العلاقات الارتباطية

أظهر معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة طردية قوية بين معدل التعرض للصور الصادمة وشدة التأثير النفسي .($r = 0.73, p < 0.01$) كما وجدت علاقة عكسية متوسطة بين المستوى التعليمي وتأييد نشر الصور الصادمة.($r = -0.45, p < 0.05$)

خامساً: المقارنة بين المجموعات المستقلة

كشف اختبار T-Test عن وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مستوى تأييد نشر الصور الصادمة($t = 3.24, p < 0.01$) ، حيث أظهر الذكور مستوى أعلى من التأييد. كما وجدت فروق في التأثير النفسي للصور حسب النوع.($t = 2.87, p < 0.05$)

سادساً: تحليل التباين بين المجموعات المتعددة

أظهر تحليل التباين الأحادي ANOVA وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى التأثر بالصور الصادمة بين الفئات العمرية المختلفة .($F = 4.92, p < 0.01$) كما كشف عن فروق معنوية في الموقف من نشر الصور الصادمة بين المستويات التعليمية المختلفة.($F = 5.38, p < 0.01$)

الدلالات الإحصائية الرئيسية:

1. تأكيد وجود علاقة قوية بين التعرض للصور الصادمة وتأثيراتها النفسية والاجتماعية.
2. وجود فروق جوهرية في المواقف والتأثيرات حسب المتغيرات الديموغرافية.
3. تأثير واضح للمستوى التعليمي والموقع الجغرافي على التعامل مع الصور الصادمة.
4. علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وتأييد نشر الصور الصادمة.
5. اختلاف التأثيرات النفسية والاجتماعية حسب النوع والعمر والمستوى التعليمي.

هذه النتائج الإحصائية تؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة وتعدد العوامل المؤثرة فيها، مما يستدعي مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد للتعامل معها.

الخاتمة: والتوصيات

قدمت هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لظاهرة نشر الصور الإلكترونية الصادمة في مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها على النسيج المجتمعي في محليتي النهود والأضية. وقد نجحت في تحقيق أهدافها الرئيسية وتأكيد فرضياتها، مع تقديم رؤى عميقة حول تعقيدات هذه الظاهرة وتأثيراتها المتعددة.

وقد كشفت النتائج عن إجماع قوي بين المستجيبين على الدور السلبي للصور الصادمة في تأجيج الصراعات القبلية، حيث أكد 85.7% منهم دورها في تحفيز مشاعر الانتقام والثأر. كما أظهرت الدراسة انقساماً واضحاً في المواقف تجاه نشر هذه الصور، فبينما يرفض 55.1% نشرها بشكل مطلق، يرى 63.3% أهميتها في التوثيق القانوني، ويؤيد 22.4% نشرها لرفع الوعي الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالتأثيرات السلبية، وثقت الدراسة دور هذه الصور في تفكيك النسيج الاجتماعي وتشجيع العنف بنسبة 30.6% لكل منهما، إضافة إلى إثارة مشاعر البغض والكراهية بنسبة 24.5%. هذه النتائج تؤكد خطورة الظاهرة على التماسك المجتمعي والسلم الأهلي في المناطق المستهدفة بالدراسة.

وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية، أهمها الحاجة الملحة لتنظيم قانوني وأخلاقي لنشر الصور الصادمة، وأهمية تحقيق التوازن بين متطلبات التوثيق القانوني والحفاظ على السلم الاجتماعي. كما أكدت على ضرورة تطوير آليات بديلة للتوعية والتوثيق لا تعتمد على الصدمة والترويع.

وبناءً على هذه الاستنتاجات، توصي الدراسة بتطوير إطار قانوني وأخلاقي شامل لتنظيم نشر الصور الصادمة، وتعزيز برامج التوعية المجتمعية حول مخاطر نشر المحتوى الصادم. كما تؤكد على أهمية تطوير آليات رقابية فعالة على منصات التواصل الاجتماعي، ودعم برامج المصالحة والحوار المجتمعي لمواجهة آثار نشر الصور الصادمة.

وختاماً، تؤكد الدراسة على ضرورة مواصلة البحث في هذا المجال الحيوي، مع التركيز على تطوير حلول عملية تحمي التماسك المجتمعي وتعزز الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي. فالتحدي الأكبر يكمن في تحقيق التوازن بين حق المجتمع في المعرفة والتوثيق من جهة، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي وسلمه الأهلي من جهة أخرى.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحثان مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية بتنظيم وإدارة المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي:

أولاً: التوصيات الموجهة للجهات التشريعية والتنظيمية

1. ضرورة إصدار تشريعات وقوانين خاصة تنظم نشر الصور الإلكترونية الصادمة على منصات التواصل الاجتماعي، مع تحديد العقوبات الرادعة للمخالفين.
2. تأسيس هيئة رقابية متخصصة لمتابعة المحتوى المنشور على منصات التواصل الاجتماعي، مع التركيز على رصد وتقييم الصور الصادمة.
3. وضع معايير واضحة لتصنيف المحتوى الصادم وتحديد ما يمكن نشره وما يجب حظره.

ثانياً: التوصيات الموجهة لإدارات منصات التواصل الاجتماعي

1. تطوير خوارزميات ذكية لاكتشاف وحجب الصور الصادمة قبل نشرها.
2. تفعيل نظام الإنذار المبكر لتحذير المستخدمين قبل مشاهدة المحتوى الصادم.
3. تعزيز آليات الإبلاغ عن المحتوى المخالف وتسريع الاستجابة للبلاغات.
4. تطبيق سياسة صارمة لإزالة الحسابات المخالفة وحظر مروجي المحتوى الصادم.

ثالثاً: التوصيات الموجهة للمؤسسات التعليمية والأكاديمية

1. إدراج مقررات دراسية حول الاستخدام الآمن والمسؤول لمنصات التواصل الاجتماعي.
2. تنظيم ورش عمل وندوات توعوية حول مخاطر نشر الصور الصادمة وتأثيراتها النفسية والاجتماعية.
3. إجراء مزيد من الدراسات والبحوث حول التأثيرات طويلة المدى للتعرض للصور الصادمة.

رابعاً: التوصيات الموجهة للمؤسسات المجتمعية

1. تنظيم حملات توعية مجتمعية مستمرة حول مخاطر نشر وتداول الصور الصادمة.
2. تفعيل دور القيادات المجتمعية في نشر ثقافة الاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي.
3. تعزيز برامج المصالحة والحوار المجتمعي للحد من تأثيرات الصور الصادمة على السلم الأهلي.

خامساً: التوصيات الموجهة للمستخدمين

1. الامتناع عن نشر أو إعادة نشر الصور الصادمة مهما كانت المبررات.
2. الإبلاغ الفوري عن المحتوى الصادم الذي يظهر على منصات التواصل الاجتماعي.
3. تطوير مهارات التفكير النقدي في التعامل مع المحتوى المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي.
4. توعية الأبناء والأسرة بمخاطر التعرض للصور الصادمة وكيفية تجنبها.

سادساً: التوصيات الموجهة للجهات الأمنية والقضائية

1. تشديد الرقابة على مروجي الصور الصادمة وتطبيق العقوبات الرادعة بحقهم.
2. تطوير قدرات وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية في رصد وتتبع ناشري المحتوى الصادم.
3. تسريع إجراءات التقاضي في قضايا نشر المحتوى الصادم لتحقيق الردع العام.

قائمة المصادر والمراجع.

برحولي، وفاء، وغزال، عبد الرزاق. (2020). نشر الصورة الصادمة في وسائل الإعلام الرقمية بين القيمة الإخبارية وأخلاقيات المهنة الصحفية: جدلية حرية التعبير والمسؤولية المجتمعية. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، 8(2)، 143-162.

الجبّار، أ.، والدوسري، م. (2022). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز القبلية: تحليل نقدي. مجلة الإعلام الرقمي والمجتمع، 4(2)، 18-32.

الجبّار، أ.، والدوسري، م. (2022). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز القبلية: تحليل نقدي. مجلة الإعلام الرقمي والمجتمع، 4(2)، 18-32.

الحارثي، أ. (2021). المجتمعات التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي: دراسة حول الحساسية الثقافية والقضايا القبلية. مجلة دراسات الإعلام والثقافة، 5(4)، 315-330.

الحارثي، أ. (2023). وسائل التواصل الاجتماعي والهوية القبلية: دراسة تحليلية للمحتوى الرقمي. مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية، 11(4)، 321-338.

الحارثي، أ.، والشيهي، أ. (2018). وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الصراعات القبلية: منظور سعودي. مجلة دراسات الإعلام والاتصال، 10(2)، 56-67.

الحربي، سارة؛ العتيبي، نورة؛ والشمري، فهد. (2023). الخصوصية الرقمية وتحديات العصر: دراسة تحليلية لمواقع التواصل الاجتماعي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 8(2)، 145-167.

دوبري، ريجيس. (2002). حياة الصورة وموتها (فريد الزاهي، مترجم). إفريقيا الشرق.

السعود، ن.، وآل أمين، أ. (2023). تأثير الوسائط الرقمية على العلاقات الاجتماعية: دراسة حالة في المجتمع السعودي. مجلة دراسات الإعلام والاتصال، 13(5)، 415-432.

السعود، ن.، والأميري، أ. (2021). الوسائط الرقمية وتأثيرها على العلاقات العرقية: دراسة في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للاتصال ودراسات الإعلام، 7(3)، 234-248.

السعود، ن.، والأميري، أ. (2021). تأثير الوسائط الرقمية على العلاقات العرقية: دراسة في المملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للاتصال ودراسات الإعلام، 7(3)، 234-248.

السيد، أحمد. (2023). الآثار النفسية والاجتماعية للصور الصادمة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة الدراسات النفسية والاجتماعية، 19(4)، 210-232.

عبد الحميد، إيمان مصطفى. (2019). سمولوجيا تصميم وإنتاج الصورة الصادمة بين التطور التقني والوظيفي في الميديا الحديثة. مجلة العمارة والفنون، 92-104.

عمر بلمقنعي. (2016). مفهوم الصورة وحضورها في النقد الأدبي عند العرب والغربيين. التواصل في اللغات والأدب، (46)، 39-50.

العمري، محمد. (2022). أخلاقيات نشر الصور الصادمة في وسائل التواصل الاجتماعي. المجلة العربية للإعلام والاتصال، 15(3)، 78-95.

القحطاني، فاطمة. (2023). إشكالية نشر الصور الصادمة في الإعلام الرقمي: دراسة تحليلية. مجلة الإعلام الرقمي، 6(2)، 112-134.

القدوة، أ. م.، وآل قدوة، م. أ. (2023). الصور الصادمة على وسائل التواصل الاجتماعي: تحليل نقدي. المجلة العربية للاتصال والإعلام، 11(4)، 367-384.

القدوة، أ. م.، والقدوة، م. أ. (2020). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الصراعات القبلية: دراسة حالة في الأردن. المجلة الدولية لوسائل الإعلام والتقنيات التفاعلية، 4(1)، 1-12.

المنصور، عبد العزيز. (2024). التشريعات القانونية لنشر الصور في وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة. المجلة القانونية، 12(1)، 25-44.

المهدي، سهى عبد الرحمن محمد. (2021). الدور الاتصالي ومعايير المسؤولية الاجتماعية لنشر صور الحوادث الإرهابية: دراسة تقييمية في إطار نظرية المسؤولية الاجتماعية والتحليل الدلالي للصورة. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، 33(2)، 89-112.

المهدي، محمد حمد سليمان. (2021). التعرض للخبرة الصادمة الناتجة عن مشاهدة صور الشهداء في وسائل الإعلام وعلاقتها بأعراض الاضطرابات النفسجسمية لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة الخليل [رسالة ماجستير]. جامعة الخليل.

المواقع الإلكترونية.

حقوق الإنسان المفوض السامي الأمم االمتحدة. (16 ديسمبر, 1966). الأمم المتحدة. *المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*. مدينة نيويورك، الولايات الامريكية المتحدة: الأمم المتحدة. تاريخ الاسترداد 27 مارس, 2023، من https://www.un.org/en/about-us/copyright

خالد عبد الله. (5 يناير, 2023). *تنسيقات ملفات الصور الشائعة والاختلافات بينها*. تاريخ الاسترداد 11 مارس, 2023، من wondershare creativity simplified: https://recoverit.wondershare.ae/photo-recovery/10-common-image-file-formats.html

فاخر هاني. (بدون). *معلومة*. تاريخ الاسترداد 11 مارس, 2023، من معلومة: https://m3luma.com/types-image-file-extensions/